دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة والأمن الشامل

"مدى استفادة القطاعين العام والخاص من مخرجات الدراسات العليا لتحقيق أهدافها التنموية

(دراسة نموذجية لبعض الدول العربية)"

د/ وردة بلقاسم العياشي
أستاذ مساعد بقسم الأنظمة بكلية الإدارة والأعمال
بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

مقدمة:

يؤكد الكثير من الباحثين أن هناك علاقة تأثير تبادلية بين التعليم ومختلف جوانب التنمية الشاملة، حيث يبرز دور التعليم بشكل مباشر في تنمية الموارد البشرية التي تعنى بعمليات زيادة المعرفة وإكساب المهارات والقدرات لقوى العمل. وتوصف التنمية البشرية بأنها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تعزيز التنمية المستدامة والأمن الشامل (كولن باور، 2001م، ص144).

كما تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أصبحت مقياس تقدم أي مجتمع من المجتمعات باعتبارها مراكز أكاديمية منتجة وناقلة ومجددة للمعرفة، وحاضنة للتقنية تستثمر إمكاناتها المتاحة في خدمة المجتمع وتلبية متطلباته، ولعل هذا من بين الأسباب التي خولت لمؤسسات المجتمع المدني المطالبة بضرورة تطويرالجامعات لوظائفها الأساسية والمتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع المحلي ضمن علاقة منظومية متكاملة ومتجددة بين البيئة التعليمية ونوعية مخرجات التعليم وانعكاسها على التنمية المستدامة وتحقيقها للأمن الشامل وفقا للتوجهات والمتغيرات المعاصرة لدورها الريادي، من خلال إسهامها في تكوين رأس المال المعرفي، وتنمية الموارد البشرية ومواءمتها مع المتطلبات التنموية وسوق العمل، والبحث عن المعارف الجديدة

واكتشافها، وصناعتها واستثمارها، ونشرها وإشاعتها لأكبر عدد من الأفراد محليا ودوليا. (فاروق عبده فليه، 2003، ص 348).

واهتمام الباحثين بدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية وآثارها على تحقيق الأمن الشامل في البلدان العربية بصفة خاصة يقوم على ركائز أساسية مفادها ما يلي:

❖مما تضمنته الخطط الاستراتيجية للتعليم العالي بمختلف الدول العربية رؤية تقوم على إيجاد نظام أكاديمي (تربوي) ذي جودة عالية قادر على تخريج كوادر بشرية متخصصة في مختلف حقول المعرفة، تلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية بما يحافظ على تحقيق عمليات التنمية المستدامة من خلال تحسين نوعية التعليم العالي ومدى مواءمته لمتطلبات المجتمع بوضع معايير وأسس للاعتماد وضبط الجودة تطبق على مؤسسات التعليم العالي كافة وتتطابق والمعايير الدولية. (حسن حسين البيبلاوي وآخرون، 1426هـ)

❖ دراسة آليات ووسائل تقييم مخرجات التعليم العالي بهدف قياس مدى تأثير العمليات التي تجري على مدخلات ذلك التعليم في مؤسسات التعليم العالي وبما يخدم حاجة السوق من الكفاءات ذات الإنتاجية العالية.

❖ كما أن نقطة عدم انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يضعف من تحقيق أهداف رسالة هذا التعليم ويقلل من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في سوق العمل وتلبية احتياجات القطاع العام والخاص ومؤسساتهم من الكوادر المؤهلة وتشغيلهم بما يتوافق مع تخصصاتهم وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة، أصبحت من التفسيرات الهامة لأزمة البطالة التي نجمت عنها الكثير من الأبعاد السلبية التي أثرت في مسألة تحقيق التنمية المستدامة والأمن الشامل.

أهمية الدراسة:

تثمثل أهمية الدراسة في مدى إمكانية مواجهة مشكلات المجتمع العربي التي تكمن في وجود الخلل في توجيه الطلاب مهنيا وعلميا لسوق العمل في ظل التحديات الاقتصادية على الصعيدين العالمي والمحلي لكون سوق العمل العربي

يتسم ببعض الخصائص التي تسهم في اختلال التوازن بين العرض والطلب على العمالة أي عدم التوازن بين حاجة سوق العمل من المهارات المختلفة والمخرجات التعليمية. (بن عقلة عبد الله الهاشم، 2007م، ص 2- 3).

أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في رسم خريطة لتطوير البرامج والمناهج المطبقة في الجامعات انطلاقا من خطة استراتيجية شاملة مبنية على معرفة علمية وإحصائية لنوعية وكمية فرص الوظائف المتاحة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص أي إحداث نوع من المواءمة والانسجام بين مخرجات مختلف مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، واستحداث البرامج التي تتطلبها التنمية وتغيرات آليات هذا الأخيرمن خلال توثيق العلاقة بين الجامعات ومؤسسات قطاع الإنتاج العام أو الخاص، لتوفير فرص التدريب للطلاب في بيئات العمل، وبذلك يسهم القطاع الخاص في تحمل أعباء التعليم. (هدى حسانين، 2004م)

إشكالية الدراسة:

باعتبار أن التنمية المستدامة تهدف إلى تعظيم النفع والاستفادة من مختلف مقدرات وإمكانات الدولة بالنسبة إلى الجيل الحاضر، مع مراعاة الحفاظ عليها للأجيال القادمة، وبما أن الأمن الشامل يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الفكرية في ظل حماية مضمونة، لهذا نجد أن هذه الورقة العلمية تهدف إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ماجدوى الإنفاق على النظام التعليمي (العالي) إن لم يكن قادرا على تخريج منتج تعليمي بالمواصفات التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية (سوق العمل)؟
- هل تم وضع خطط استراتيجية لسياسات التعليم العالي وفقا لاحتياجات سوق العمل في الدول العربية؟
- ما هي انعكاسات وآثار علاقة نظام التعليم العالي ونوعية مخرجاته على التنمية المستدامة والأمن الشامل في الدول العربية؟

❖ حدود البحث: من خلال التعرف على مشكلة الدراسة وأهميتها، سيتم التركيز على أهمية التعرف على انعكاسات وآثار علاقة الخطط الاستراتيجية للجامعات العربية ونظام التعليم العالي فيها ونوعية مخرجاته على تعزيز وتطوير التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الشامل في مختلف الدول العربية.

أسلوب البحث (المنهجية المعتمدة):

ركزت الباحثة على أسلوب الدراسة المكتبية، والربط بين الفكر العربي والغربي لمعرفة كيفية وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية لمختلف مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومراكز أبحاث بما يتناغم ويتواءم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، وفي هذه الورقة العلمية سنحاول تسليط الضوء على الدور المهم والخطير الذي تلعبه انعكاسات وآثار علاقة سياسات وأنظمة التعليم العالي ونوعية مخرجاته في بناء الوطن من خلال تطوير عملية التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها وتحقيق الأمن الشامل، وذلك وفق الخطة الدراسية التالية:

❖ **المبحث الأول:** تحديد واقع التعليم العالي في الوطن العربي من التنمية المستدامة (المعوقات والتحديات).

❖ **المبحث الثاني:** أهمية تحديد دور العلاقة بين نوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي والقطاع العام والخاص.

وانعكاساتها على التنمية المستدامة والأمن الشامل.

❖ **المبحث الثالث:** رؤية مستقبلية لآليات تعزيز دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الشامل.

❖ **خلاصة الدراسة:** (النتائج والتوصيات).

مصطلحات الدراسة:

*** التعليم العالي:**

تعد مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة، وهو كل أنماط التعليم وأنواعه التي تلي المرحلة الثانوية، وتقدمه الجامعات والكليات الجامعية والكليات المتوسطة والمعاهد والأكاديميات للحصول على شهادات الدبلوم أو الشهادة الجامعية أو الدرجات الجامعية لما فوق الشهادة الجامعية.

*** جودة التعليم العالي:**

تعرف بالقدرة على جعله ملائما من حيث دوره ومكانته في المجتمع، ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وعلاقته بالدولة والعالم، والتمويل العام وتفاعله مع مستويات التعليم انطلاقا من حاجة الاقتصاديات الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم باستمرار، والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغير باستمرار. (حسن على حسين، 1999م).

***التنمية:**

عرفت دراسات الأمم المتحدة التنمية بأنها تلك العمليات التي يمكن عن طريقها توجيه جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على المساهمة في تقديم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة (ناريمان وصالحة، 2005، ص40).

*** الأمن الشامل:**

يعرفه روبرت مكنمارا في كتابه "جوهر الأمن": "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية في ظل حماية مضمونة، كما أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي

تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أم المستقبل" (زكريا حسين، 2013).

*** سوق العمل:**

الوظائف المتاحة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ويقصد به تلبية احتياجات القطاع العام أو الخاص ومؤسساته من الكوادر المؤهلة وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة.

*** مواءمة التعليم العالي لسوق العمل:**

انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدراته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملائمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محورا لنشاطه التنموي وليس مجرد الكسب المادي.

*** الخطط الدراسية:**

هي عبارة عن وحدات (مواد) دراسية وعدد من الساعات تعد متطلبات للتخرج منظمة ومبوبة ومقسمة وفق الأطر العامة للخطة الدراسية المعدة في مختلف **كليات الجامعات.**

*** المساقات الدراسية:**

هي أسماء المواد والمساقات – الوحدات الدراسية التي يطرحها القسم العلمي في ضوء الخطة الدراسية السنوية حيث تتوزع بين إجباري واختياري، أو اختياري تخصص، ومساند إجباري، وتوضع لها مفردات وأهداف وتقييمات للأداء ومراجع معتمدة.

*** المنهج الدراسي:**

هو كل ما يتم تقديمه من خبرات معرفية ومهارية ووجدانية ضمن وحدة دراسية زمنية محددة (عبد المجيد الدمرداش، 1985م، ص 30) والمنهج الدراسي يتضمن المجالات الآتية:

1- الجانب المعرفي ويشمل:

-المفاهيم الأساسية للموضوعات الواجب إعطاؤها.

-الحقائق النوعية وهي أفكار وصفية مجردة أومهارتية.

-المبادئ والقواعد والقوانين.

2- **الجانب المهاري:** هي مهارات وممارسات ووظائف يقوم بها الطالب وغالبا ما تكون عملية تطبيقة وفيسيولوجية ورياضية وخاصة في تخصصات بعض الأقسام العلمية والمختبرية.

3- **الجانب الوجداني:** ونعني به بناء مهارات وقيم واتجاهات وميول سلوكية نحو ظواهر محيطة بنا من خلال انعكاس الموضوعات على الواقع الحياتي.

4- **واقعية وحداثة المحتوى:** مدى مواكبته لما هو موجود في الواقع من مستجدات وتطورات والمحافظة على بعض الجوانب القيمية والاعتبارية وأن يتقبل التحديث باستمرار (حسن محمد حربي، 2001م، ص 113).

الدراسات السابقة:

- قام "الحنيطي وآخرون، 2006م" بدراسة تحت عنوان "نوعية التعليم والمواءمة"، هدفت الدراسة إلى معرفة الاستجابة لتغيير علاقات عناصر الإنتاج لبعض خواص القرن الجديد، وأكدت أن المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل تتطلب رفع كفاءة جودة الخريج وتأهيله من خلال تعريف مؤسسات القطاع الخاص بالبرامج الدراسية والتخصصات وتسويق قدرات ومهارات الخريجين وتوفير البيانات حول سوق العمل.

- وأجرى (الحسن، 2007م) دراسة حول ضمان جودة التعليم العربي بما يستجيب لاحتياجات سوق العمل، وهدفت الدراسة إلى التعرف على المعارف والمهارات المطلوبة ليصبح المتعلمون أيضا منتجين للمعرفة، وخلصت الدراسة إلى ضرورة شمولية جميع جوانب العملية التعليمية ببرامجها، تخصصاتها، والتدريس بالمفهوم الحديث بناء على حاجة سوق العمل لضمان فرصة العمل المبنية على المعرفة في المستقبل المتسارع في تغيراته وتحدياته.

- كما أشارت دراسة قامت بها وزارة التعليم العالي بالأردن تحت عنوان:

"مشروع التعليم العالي وسوق العمل (خدمات توظيف)" إلى تشخيص أهم الاتجاهات التي تؤثر في مستقبل التوظيف في الأردن من خلال معرفة الخارطة الذهنية لعوامل البيئية الخارجية في ظل العولمة والاتفاق على ذلك، وتمثلت الآثار السلبية من مظاهر العولمة والمعلوماتية والخصخصة وصغر حجم المؤسسات والمنظمات في الوضع الاقتصادي بـ (البطالة والتضخم وعدم مواكبة المناهج والمساقات، وتقنين التعليم لتخصصات مشبعة لا يحتاجها سوق العمل). أما الإيجابية منها فتمثلت بـ (مؤهلات عالية الجودة، حرص الاستثمار، وإلزام أصحاب المشاريع اعتماد سياسة التقاعد المبكر).

انطلاقا مما تقدم نجد أن معظم الدراسات السابقة اتفقت حول نقطة أساسية تمثلت في ضرورة إحداث مواءمة وانسجام بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل واحتياجاته، وتتميز هذه الورقة العلمية عن غيرها من الدراسات التي سبقتها بتسليطها الضوء على واقع التعليم العالي العربي من التنمية المستدامة (المعوقات والتحديات)، وتحديد دور العلاقة بين مؤسسات التعليم ونوعية مخرجاته وانعكاساتها على تطور التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الشامل، بالإضافةإلى بناء رؤية مستقبلية لآليات تعزيز دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الشامل من خلال الاستفادة من التجارب الغربيةالرائدة في هذا المجال.

المبحث الأول: تحديد واقع التعليم العالي العربي من التنمية المستدامة (المعوقات والتحديات):

لقد أوضح تقرير المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أسباب ضعف فاعلية منظومة التعليم العالي التي تشترك فيها جميع الدول العربية، يمكن ذكر أهم العوائق المشتركة فيما يلي: (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998م، 41- 45).

- عدم وجود تنسيق بين الخطط الاستراتيجية للجامعات وسياسات التعليم العالي من ناحية ومخرجات سوق العمل من ناحية أخرى مما أدى إلى وجود فجوة تتصل بمتطلبات التعليم العالي.

- الأخذ بسياسة الباب المفتوح تزيد من صعوبة فرص تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، مما يزيد معدل البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي.

- عدم مرونة الأنظمة التعليمية وبطء جهود تطويرها أدى إلى عدم الاستجابة السريعة لتنوع متطلبات التنمية واحتياجاتها.

- عدم الإقبال على التعليم الفني والتعليم التطبيقي العالي يؤدي إلى إعاقة عمليات نقل التكنولوجيا وتوطينها.

- عدم التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعرفي في عصر المعلوماتية بشكل جيد.

- ضعف طرق ومناهج علوم العصر (اللغات والعلوم والرياضيات وتقنيات الحاسوب) وتدريسها بأساليب وطرائق تقليدية مما أنتج مخرجات ليست في المستوى المطلوب وغير قابلة للتدريب والتوظيف.

- وقد أكدت الدراسة التي أعدها (معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية، 2011م) بأن هناك نقصا في المواضيع العلمية المحاسبية ذات العلاقة بجودة المعلومات، الشفافية والإفصاح، والتقارير المالية الدورية، وحوكمة الشركات، والتقارير المالية والشفافية، والقوائم المالية المقارنة، وخطط

الحوافز والمكافآت، وحقوق ومسؤوليات المراجع، والخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها المراجع الخارجي.

- أخطاء في أساليب القبول في التعليم العالي، وفي تقييم الدارسين.
- تبعية للعالم الخارجي في المواضيع البحثية، وفي الأمثلة والتطبيقات في المادة.
- تراجع مستوى الأساتذة والمدربين والمادة التعليمية.
- هيمنة الدولة والحكومة، مع ضعف توفر المحاسبية المجتمعية.
- ضعف التمويل والإمكانات، حيث يواجه التعليم العالي تحديا يتعلق بتمويله، كما أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص وذلك بالمقارنة بحجم الاحتياج له. هذا فضلا عن ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى.
- تدني مستوى الحرية الأكاديمية.
- ضعف في مستوى وجود عناصر مدخلات المنظومة. (بدرية العوضي، 2005م).

❖ كما أظهرت دراسة (محمد سعيد عبد المجيد (2006م) أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي عامة والتي تتمثل في:

- تحدي العولمة والمنافسة العالمية، حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
- تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.
- تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
- سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري. (سفيان عبد اللطيف كمال، 2004م)

المبحث الثاني: أهمية تحديد دور العلاقة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي والقطاع العام والخاص وانعكاساتها على التنمية المستدامة والأمن الشامل:

إن من أهم القطاعات المشرفة على سوق العمل، القطاع العام والقطاع الخاص. حيث يتمثل القطاع العام في الوزارات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية، وهناك عدة جهات حكومية تتولى الإشراف على سوق العمل من خلال مؤسسات اختلفت تسمياتها من بلد إلى آخر مثل:

- ❖ وزارة العمل التي تتولى تطبيق نظام العمل والعمال.
- ❖ وزارة الخدمة المدنية التي تقوم بتعيين العمالة في القطاع الحكومي.
- ❖ نقابة العمال.
- ❖ مجلس القوى العاملة (العبيد وآخرون، 1994م، ص297).

أما فيما يخص القطاع الخاص فيمثل كافة الشركات والمؤسسات الأهلية برأس مال خاص وفي مختلف الميادين، فقد قامت العديد من الدراسات بتحديد عدد من التخصصات التي يهتم بها سوق العمل حاليا يمكن عرض البعض منها فيما يلي:

*** قطاع البترول والبتروكيماويات:**

يعتبر البترول المحرك الأساسي للاقتصاد في الكثير من الدول النفطية، وتبعا للتقارير الاقتصادية تشكل الثروة البتروكيماوية في الكثير من الدول العربية النفطية ركيزة الاقتصاد، كما أن هذه الأخيرة تتمتع بميزة تنافسية قوية في استقطاب استثمارات الشركات الأجنبية، وبالتالي خلق العديد من الوظائف، خاصة وأن هناك العديد من المدن الصناعية في طور الإنشاء في مناطق مختلفة من الدول النفطية العربية، أضف إلى ذلك أن هناك الكثير من المناطق البترولية التي لم تكتشف بعد وتحتاج إلى التنقيب مما يجعل الوظيفة في هذا القطاع من أكثر القطاعات طلبا، ولكن العمل في هذا المجال لا يزال يقتصر على الرجال ذوي الكفاءات العالية جدا. (محمد عبد العليم مرسي، 1405)

*** القطاع القانوني:**

إن انضمام بعض الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية فرض عليها بعض التعديلات في مختلف أنظمتها القانونية، حيث إنها ألزمت شركاتها ومؤسساتها بكل قوانين وإجراءات تلك المنظمة مما أدى إلى فتح مكاتب استشارات قانونية تنوعت ما بين المشكلات الإدارية والمالية التي يواجهها الأشخاص في محيط عملهم، وبين تناول القضايا العائلية من طلاق وزواج، وقضايا الإرث والدعاوي القضائية المختلفة مثل الحماية القانونية للشركات الأجنبية. وبالتالي خلق فرص عمل جديدة لم تكن موجودة من قبل. (عيسى بن حسن الأنصاري، 2006م)

*** قطاع الإعلان:**

تعطي هذه المهنة إمكانات التحول إلى العمل الخاص من خلال تصاميم "بروشورات" أو صفحات إلكترونية، ويزداد الطلب في هذه المهن على الرجال والنساء على حد سواء.

*** قطاع التكنولوجيا والكومبيوتر:**

تتزايد الحاجة باستمرار إلى العاملين في قطاع التكنولوجيا، وذلك لما يتصف به من حيوية ونمو حيث يعتبر من أكبروأسرع القطاعات تطورا على مستوى العالم.

*** قطاع السياحة والفنادق:**

أوضحت الكثير من الدراسات أن العمل السياحي يتطلب الحصول على درجة جامعية في أحد المجالات السياحية كالآثار والجيولوجيا أو علم البيئة، وعليه فقد تم افتتاح العديد من الكليات السياحية وذلك لتخريج الكفاءات القادرة على شغل الوظائف السياحية الحالية والمستقبلية خاصة في الدول العربية السياحية.

*** قطاع الأسهم:**

تعتبر سوق الأسهم العربية من بين أسواق الأسهم المعتبرة في الدول النامية خاصة من جهةالقيمة السوقية للأسهم المتداولة وتحظى باهتمام شريحة كبيرة من المجتمع، ولكي تكون محلل أسهم أو مسؤولا لتداول الأسهم يشترط

الحصول على درجة جامعية في الاقتصاد أو النظم المالية أو الحصول على دورات مختصة في الأسهم تكون كافية للعمل في هذا المجال.

*** قطاعات الاتصالات:**

تهتم وظيفة الاتصالات بالإلمام بالشبكات الهاتفية ومعرفة كيفية عملها وأنواعها وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها، فتبعا للأبحاث التي أجريت على السوق العربية، فإن هناك طلبا هائلا على تقنيات الاتصالات الجديدة، ويعتبر حصولك على درجة جامعية في الاتصالات وتقنية الشبكات ضروريا لتكون مهندس اتصالات أو فني شبكات، وكذلك معرفة متطورة في الكمبيوتر وعلومه أو الهندسة بفروعها. (عدنان بدري الإبراهيم، 2004م).

والسؤال المطروح هنا هو: ما مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات القطاعات المشرفة على سوق العمل السابق ذكرها أعلاه؟

للإجابة عن السؤال يمكننا القول إن معظم المهتمين بهذا الموضوع وصلوا إلى خلاصة مفادها أن الكثير من الدول النامية عامة والعربية خاصة تعاني من الفجوة والانفصال شبه التام بين نوعية وكمية مخرجات التعليم العالي وسوق العمل سواء على مستوى القطاع العام أم الخاص مما أدى إلى تراكم أعداد هائلة من الخريجين العاطلين عن العمل الذين يرفضهم القطاع الخاص، نظرا لانخفاض نوعياتهم، وعدم ملاءمة قدراتهم وكفاءاتهم لمتطلبات العمل في هذا القطاع وتقلص دور الحكومات كجهات موظفة لمخرجات التعليم العالي.

ومن مظاهر عدم المواءمة الواضحة الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي وخاصة التخصصات النظرية في الوقت الذي يزداد فيه الطلب في سوق العمل على التخصصات العلمية، إضافة إلى أن الجامعات توسعت في القبول بمعدل يفوق إمكانياتها بدرجة كبيرة دون أن يتأسس كذلك على الحاجة الفعلية للتخصصات الجامعية المطلوبة في سوق العمل، كما نتج عن هذا التوسع انخفاض كبير في مستوى كفاءة الخريجين. وقد أوصت الورقة بضرورة مراجعة

مناهج التعليم العالي وتطويرها، وتحديد التخصصات الجامعية المطلوبة في سوق العمل. (داخل حسن جريو، 2003م، ص11)

أيضا ومن أهم العوامل التي تساهم في عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل كما يراها مسؤولو التوظيف بالقطاع الخاص هو عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل، ثم عدم إشراك القطاع الخاص في سياسات القبول وعدم تطوير المناهج لتلبية حاجة السوق مع عدم تعاون الجهات ذات الصلة بتخطيط القوى العاملة. وقد أضيف إلى عوامل عدم ملاءمة خريجي الجامعات لمتطلبات القطاع الخاص ضعف ممارسة اللغة الأجنبية المعتمدة في البلاد وعدم الإلمام بالحاسب الآلي وعدم توفر الخبرات الكافية، وضعف التأهيل التخصصي والقدرة التحليلية.

هذا بالإضافة إلى ما يتصف به سوق العمل العربي، فهو سوق مغلق أي لا تفتح أبوابه إلا بناء على ضوابط وقيود محددة (شيرين حكيم، 1426، ص59)، فهو يختص بتغطية احتياجات خطط التنمية لمزيد من الأطر عالية التأهيل.

وأمام تدفق الاستثمارات الأجنبية وتطبيق سياسة الخصخصة لمعظم الدول العربية أصبح القطاع الخاص أهم معالم الاقتصاد العربي، الذي يقوم على أساس الربح ويبني حساباته على أساس خفض التكلفة على جميع مستويات الإنتاج خاصة فيما يخص اليد العاملة. كما أن استخدام التكنولوجيا أصبح من العوامل الأساسية اللازمة للبقاء والمنافسة في السوق وهذا يتطلب توافر عمالة مؤهلة يمكنها التعامل مع التكنولوجيا الموجودة حاليا كما يمكنها استيعاب الجديد. (عبد المنعم محمد وآخرون، 2006م).

والجدير بالذكر أن سوق العمل يحتاج إلى مهارات مطلوب توافرها للخريج تتناسب مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، ومن تلك المهارات: ❖- مهارات اجتماعية وتحتاج إلى: (العمل الجماعي، القدرة على التخاطب، القدرة على التكيف، الواقعية، مهارة العرض والإلقاء، والقدرة على الحوار وإدارة الوقت والتعبير والحوار والنقد البناء الهادف، حل المشكلات بطريقة منهجية علمية، مهارة تحديد الأهداف بطريقة علمية، الاهتمام بوقت العمل، التخطيط الجيد).

❖ مهارات الكفاية وتحتاج إلى: (أساسيات الحاسب الآلي، القدرة على الطباعة، الاستعداد للتدريب، القدرة على التفكير والإبداع. والخبرة العلمية الكافية).

❖ مهارات شخصية وتحتاج إلى: (الثقة بالنفس، وجود الطموح، الاستعداد للعمل والتطور، القدرة على وضع المقترحات وتنفيذها، تحمل المسؤولية والانضباط في العمل، وتنمية شخصية مزودة بحصيلة ثقافية عامة وواسعة قادرة على اتخاذ القرارات بأسلوب علمي ليس انفعاليا، المرونة القادرة على التوافق والتكيف، تقبل النقد).

انطلاقا مما سبق ذكره يتضح لنا ضرورة توفر تلك المهارات من أجل الانخراط بشكل ملائم لمؤسسات سوق العمل، وهذا يتطلب من مؤسسات التعليم العالي أن تحقق المتطلبات التي يحتاجها سوق العمل إلا أنها تواجه تحديات وصعوبات تتطلب مساندة وتعاون مختلف الجهات الحكومية لمواجهتها وتستغرق وقتا طويلا لتجاوزها. (رشدي أحمد طعيمة ومحمد سليمان البندري، 2004م)

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لآليات تعزيز دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الشامل:

لقد بذل الوطن العربي جهودا أفرزت تجارب عديدة، منها تجارب تبنتها المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية مثل اليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج العربية. ولعل الدراسة التي قام بها مكتب التربية العربي والخاصة باستشراف مستقبل التعليم والسعي إلى ربط العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة وتوثيقها، حيث أوضحت الدراسة أنه ليس هناك حاجة إلى هذا الكم من الأطباء أو المهندسين أو المحامين، إنما هناك حاجة إلى نوعية خاصة من هؤلاء، تقدم خدمات صحية أو هندسية أو قانونية من نوع رفيع، وقد تكون في اختصصات متقدمة. كما أن سوق العمل حاليا يلزم طالب الجامعة التسلح بأكثر من اختصاص، فيضيف إلى اختصاص الهندسة مثلا الإدارة أو يمزج بين المعلوماتية والاقتصاد أو بين القانون والاقتصاد، وهذا ما يعزز قدرات

الخريجين ويوسع فرص العمل لهم، سواء لدى القطاع العام أم الخاص. (صالحة عبد الله يوسف عيسان، 2005م).

والملاحظ أن معظم الدراسات اتفقت على الكثير من المؤشرات التي تساعد على ربط التعليم بسوق العمل أهمها ما يلي:

- إدخال الدراسات العلمية والتقنية في برامج التعليم العام بمختلف مراحله، وهي أنشطة لا تهدف إلى مقاصد إنتاجية بقدر ما هدفت إلى إيقاظ الوعي المهني للطلاب، وإيجاد صور لتكامل التعليم الأكاديمي بالخبرات العملية، وربط التعليم بالعمل المنتج.

- إنشاء هيئة مشتركة للتعاون والتنسيق بين فعاليات كل من سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي تكون مهمتها القيام بالآتي:

1- تعريف مؤسسات القطاع الخاص بالبرامج الدراسية والتخصصات والشهادات والمؤهلات والخبرات التي يمتلكها خريجو مؤسسات التعليم العالي في الأقسام الدراسية الأخرى بما ينسجم واحتياجات سوق العمل.

2- تسويق قدرات ومهارات الخريجين لتعريف أرباب العمل بهذه القدرات بهدف تعزيز الثقة فيهم.

3- فتح أبواب القطاع الخاص أمام التدريب المكثف للطلاب خلال دراستهم الجامعية وتبادل المعرفة والخبرات بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لربط الجانب المعرفي باحتياجات السوق.

4- توفيرالبيانات الخاصة باحتياجات سوق العمل من خلال إجراء الدراسات المسحية الدورية وإعداد الدراسات التخطيطية والمستقبلية لاحتياجات سوق العمل وتفعيل دور الجهات الوطنية المعنية بذلك للتعريف بماهية مثل هذه الدراسات ولتحقيق الغايات التي أجريت من أجلها.

^- الربط العضوي بين التعليم والتنمية، وتحقيق ذلك بالتناسق بين البرامج والمناهج التي تدرس في التعليم العام ومؤسسات التعليم العالي. (فتحي درويش عشيبة، 2006م).

^- إنشاء مجلس لتخطيط القوى العاملة في الدول العربية، لصياغة الخطط وربط التعليم بحاجات التنمية البشرية ومتطلبات التنمية وسوق العمل. (سعود العنسي، 1994م)

^- تفعيل تحسين مخرجات التعليم من خلال: (غازي بن عبيد مدني، 2002م).

1- إعادة النظر في التخصصات الأكاديمية وفقا لبيانات السوق واحتياجاته. (سعيد محمد المليص، 2001م).

2- تعديل الخطط الدراسية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل لمواكبة التطورات العلمية العالمية والتأكيد على أهمية المواءمة في جميع خطط التطوير والتحديث بما يجعلها أكثر مواءمة.

3- مراعاة أن تكون الخطط الدراسية مرنة وتتناسب مع متطلبات السوق المتغير ومراجعة هذه الخطط دوريا.

4- أن تكون مشاريع التخرج تطبيقية وميدانية ذات علاقة بمتطلبات العمل وبما يخدم سوق العمل.

5- إعطاء الفرصة للطالب لاختيار مساقات خارج خطته الدراسية تساعد في الحصول على فرصة عمل مناسبة تتلاءم مع البيئة الخارجية.

6- تشجيع إقامة المعارض الإنتاجية والعلمية داخل الجامعات بهدف تعزيز القدرات المعرفية.

7- تشجيع الطلبة على الانخراط في دورات مهنية حديثة علمية وعملية في موضوع التخصصات والبرامج الجديدة التي تحتاجها السوق العربية لتنسجم مع متطلبات العولمة، حيث تمنح شهادات عالمية معترفا بها واحتسابها من المتطلبات الاختيارية لمنح الدرجات العلمية.

-التدريب والتشغيل والتميز:

1- تشجيع تجربة حاضنات الأعمال (برامج تدريبية متخصصة) والتوسع فيها بهدف الانسجام مع متطلبات سوق العمل. (السيد محمد ناس وآخرون، 2004م)

2- دراسة نتائج تقييم مؤسسات العمل (أرباب العمل) للطلبة والخريجين والاستفادة منها في مراجعة الخطط الدراسية وتطوير العملية التعليمية بهدف التحسين والتطوير المستمر.

3- تشجيع الجامعات الحكومية والخاصة على بناء علاقات مع مؤسسات التدريب والتأهيل العالمية للحصول على شهادة مهنية في التخصصات المطلوبة تمهيدا لنقل المعرفة.

4- تكثيف النشاط اللامنهجي لتعزيز مهارات الطلبة في تنمية الصفات القيادية وتقوية مهارات الاتصال مع المحيط الخارجي.

خاتمة: (النتائج والتوصيات):

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية: الأول تحديد واقع التعليم العالي في الوطن العربي من التنمية المستدامة (المعوقات والتحديات). والثاني مدى أهمية دور العلاقة بين نوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي والقطاع العام والخاص وانعكاساتها على التنمية المستدامة والأمن الشامل. والثالث ما فائدة الإنفاق على النظام التعليمي إن لم يكن قادرا على تخريج منتج تعليمي بالمواصفات التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية، خاصة وأن القطاع الخاص المحلي مازال يتردد في توظيف الكوادر الوطنية بحجة عدم مواءمة تخصصات الخريجين مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ولذلك فإن توفير الكوادر الوطنية المؤهلة يجب أن ينطلق من تحديد احتياجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة.

وهذا ما يعطي لقضية المواءمة أهمية حيوية. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

- إجراء دراسة عن احتياجات سوق العمل من الوظائف والتخصصات ثم ترتيبها حسب الأهمية والإمكانية التطبيقية، أن تقوم الجامعات بربط بحوثهم العلمية مع واقع المجتمع ومشكلاته والعمل على حلها.

- ضرورة التركيز على مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل والإلمام بمهارات الحاسوب لمواكبة المستجدات العلمية والعملية.

- ضرورة الاهتمام بالجودة النوعية للطلاب بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة.

- نقل المؤسسات التعليمية للاتجاهات الحديثة في ميدان العمل إلى داخل أروقتها حتى لا يضطر القطاع الخاص إلى تعديل وصقل وتجديد مهارات الخريجين.

- وضع آليات مشتركة تعنى بمراقبة نوعيات برامج التعليم العالي، وتقويم المؤسسات التعليمية من أجل تحقيق تطابق أفضل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

- أهمية توحيد سياسات التعليم والتدريب والتأهيل والاستخدام والتوظيف.

- تبادل الخبرات والمعرفة بين مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المحلي والمؤسسات التعليمية.

- تمكين طلبة الجامعات من تكثيف تدريبهم في مؤسسات القطاع الخاص تمهيدا لانتقالهم من الدراسة الأكاديمية إلى سوق العمل.

- تفعيل التعاون المشترك في مجال توطين التقنية بين القطاع الخاص وقطاع التعليم العالي، لا سيما في مجال دعم البحث التطبيقي.

قائمة المراجع:

❖ السيد محمد ناس وسيد سالم موسى: "مصادر إضافية لتمويل التعليم العالي في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة "، مجلة كلية التربية، العدد46، القاهرة، سنة2004م.

❖ البيبلاوي حسن حسين وآخرون: "الجودة في الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، سنة 1424هـ.

❖ بدرية بنت عبد الله العوضي: " التجربة الكويتية لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم التطبيقي والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل"، ورقة عمل مقدمة للندوة القومية حول متطلبات سوق العمل العربية في ضوء المتغيرات الدولية، القاهرة، 2005م.

❖ جريو داخل: " التعليم العالي المعاصر- توجهاته وبعض اتجاهاته الحديثة"، بحوث مستقبلية، العدد07، سنة 2003م.

❖ جواهر بنت أحمد القناديلي: "تعليم المرأة السعودية ومدى إسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، دراسات في التعليم الجامعي، العدد الخامس، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، 1424هـ.

❖ جريو داخل: "التعليم العالي في الوطن العربي نظرة مستقبلية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد35، سنة1998م.

❖ رشدي أحمد طعيمة ومحمد سليمان البندري: "التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير"، الطبعة الأولى، القاهرة، دارالفكر العربي، 2008م.

❖ شرين بنت عبد المجيد حكيم: "آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى حول إنشاء جامعة حكومية بالمملكة العربية السعودية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1426هـ.

❖ سفيان عبد اللطيف كمال: "النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله، فلسطين، 2004م.

❖ سعود العنسي: "التنمية والموارد البشرية في عمان"، الطبعة الأولى، مسقط، سلطنة عمان، 1994م.

❖ سعيد محمد المليص: "التعليم العالي في دول الخليج – واقعه ومشكلاته"، رسالة الخليج العربي، العدد 81، السنة22، سنة 2001م.

❖ صالحة عبد الله يوسف عيسان: "رؤية مستقبلية للتعليم العالي الممتد في سلطنة عمان في ضوء تطبيقاته العالمية"، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، مجلد11، العدد04، جامعة حلوان، كلية التربية، 2005م.

❖ صالحة عبد الله يوسف عيسان ونايمان جمعة محمود: "إعداد العلم في ضوء التنمية المستدامة – دراسة مقارنة لبعض الاتجاهات العالمية المعاصرة وإمكانية الإفادة منها في سلطنة عمان"، مجلة التربية والتنمية، السنة 03، العدد33، القاهرة، 2005م.

❖ عبد المجيد محمد سعيد: " قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم"، دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس – سلوك الإنسان وتحديات العصر، 18- 2006/04/20م، جمهورية مصر العربية، جامعة المنيا، 2006م.

❖ عبد الله عبد المنعم محمد والشال، محمود مصطفى محمود: " تمويل التعليم الجامعي واقعه وسبل تطويره في ضوء بعض الخبرات العالمية الحديثة، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، مجلد13، العدد02، سنة2003م

❖ عيسى بن حسن الأنصاري: "المخرجات خارج اهتمامات السوق"، 2006/04/19.

HTTP: //WWW. BAB. COM/articles/full_article. cfm?id=288

❖ غازي بن عبيد مدني: " تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في المملكة "، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440هـ (2020م) وزارة التخطيط، الرياض 19- 23/اكتوبر2002م.

❖ محمد عبد العليم مرسي: "التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي" ورقة عمل مقدمة للندوة الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية المنعقد في البحرين، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1405هـ.

❖ هدى محمد محمود حسانين: " إدارة الجودة وضمان الاعتماد في التعليم العالي"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومي السنوي الحادي عشر، مركز تطويرالتعليم الجامعي، القاهرة، سنة 2004م.

❖ معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية، هيئة السوق المالية، جامعة الملك سعود: "تقويم الوضع الحالي للبرامج الأكاديمية ذات العلاقة بنشاطات السوق المالية ووضع آلية لتصميم وتطوير تلك البرامج"، ربيع الثاني 1432هـ - مارس 2011م.